

للمساهمة في ضمان حقوق المستهلك وحمايته اقتصادية دبي تقوم بحملات توعوية للمحلات التجارية للتأكد من عدم استخدام عبارة "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل"

دبي، 30 سبتمبر 2009: يقوم قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك في دائرة التنمية الاقتصادية بحملات توعوية على المحلات التجارية بهدف توجيههم بعدم وضع عبارة "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل" على فاتورة الشراء وداخل محلاتهم، حيث أنها تخالف القانون الاتحادي لحماية المستهلك رقم (24) الصادر عام 2006 في المادة رقم (5) المتعلقة بإمكانية رد السلع أو إبدالها، حيث تنص المادة على ضرورة التزام المزود برد السلعة أو إبدالها في حال اكتشاف المستهلك أي عيب فيها، ويتم الرد أو الإبدال وفقاً للقواعد المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتنص المادة (12) للقانون الاتحادي لحماية المستهلك رقم (24) لسنة 2006 في شأن حماية المستهلك بأنه يجب على المزود في حال استرداد السلعة أن يقوم باستبدالها أو إصلاحها أو إرجاع ثمنها أو استبدال أو إصلاح الجزء المعيب منها دون مقابل، وذلك وفقاً لنوع السلعة وطبيعتها ونوع العيب المكتشف فيها.

كما أن عبارة "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل" تعد مخالفة أيضاً للمادة (31) من اللائحة التنفيذية، والتي تنص على أن المستهلك له الحق في الحصول على فاتورة مؤرخة تتضمن اسم المزود وعنوانه، وتعريف السلعة، ووحدة البيع، وكمية السلعة أو عدد الوحدات المباعة، وسعر السلعة بالعملة المحلية. وتضمنت المادة (32) أن يلتزم مزود الخدمة بضمان الخدمة التي قام بها من خلال فترة زمنية محددة تتناسب مع طبيعة تلك الخدمة وإلا التزم بإعادة المبلغ الذي دفعه متلقي الخدمة أو بأداء الخدمة مرة ثانية على الوجه الصحيح.

وبهذه المناسبة، قال محمد هلال المروشدي، المدير التنفيذي لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك بالدائرة: "تمكنت إمارة دبي من ترسيخ سمعتها على قائمة أفضل وجهات التسوق العالمية نظراً لجودة المنتجات التي تعرضها متاجر الإمارة والتي تستقطب المتسوقين من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، ووصولاً إلى ضمان الرضا التام للعملاء. ومن هذا المنطلق يحرص قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك على دعم حقوق المستهلكين والتأكد من التزام جميع المحلات التجارية بكافة النظم والقوانين المرعية والمتعلقة بهذا الشأن".

وأضاف: "تأتي هذه المبادرة تحقيقاً لتوجهات وتطلعات حكومة دبي للإرتقاء بمستوى الخدمات في الإمارة، وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها القطاع لضمان حقوق المستهلكين وزيادة الوعي لديهم بما يضمن توفير منتجات وخدمات عالية الجودة والنوعية. ونسعى في دائرة التنمية الاقتصادية للمساهمة في كافة الجهود المبذولة والتعاون مع غيرها من الجهات المعنية لتسليط الضوء على حقوق المستهلك ورفع الوعي الاستهلاكي للمجتمع".

وأكد المروشدي أن مفتشوا قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك يقوموا بتنظيم حملات تفتيشية للتأكد من قيام المزود بكتابة السعر على السلعة المعروضة وبالعملة المحلية وبشكل ظاهر أو الإشارة إليها بشكل بارز في مكان عرض السلعة أو الخدمة. وقال: "استهدفت حملتنا في هذا الإطار صالونات الحلاقة الرجالي والنسائي للتأكد من التزامهم بعرض الأسعار، حيث تم تغطية 1000 صالون من أصل ما يقرب من 2700".

وينظم قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك في الدائرة زيارات ميدانية وحملات تفتيش منظمة وعشوائية لضبط المنتجات المقلدة، إلى جانب القيام بحملات تفتيشية بناءً على شكاوى أصحاب العلامات التجارية أو ممثليهم في الإمارة. يذكر أن الدائرة ضاعفت عدد الحملات التفتيشية التي تستهدف مكافحة الغش والتقليد التجاري.

-انتهى-

معلومات للمحررين:

نبذة عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي:

إن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي هي هيئة حكومية تختص بوضع وإدارة الأجندة الاقتصادية لإمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقدم دائرة التنمية الاقتصادية كل الدعم لعملية التحول الهيكلي التي تشهدها إمارة دبي إلى اقتصاد متنوع ومبدع هدفه الارتقاء ببيئة الأعمال وتعزيز مستويات النمو في الإنتاجية.

وتعمل دائرة التنمية الاقتصادية مع المؤسسات التابعة لها على وضع الخطط والسياسات الاقتصادية، وتعزيز نمو القطاعات الاستراتيجية، وتوفير الخدمات لكافة المستثمرين والشركات المحلية والدولية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

نضال الأسعد/ نفيسة المرزوقي،

أصداء بيرسون مارستلر، دبي،

هاتف: +971 4 3344550

البريد الإلكتروني: n.marzouki@asdaa.com , n.alasaad@asdaa.com